حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

2023-10-12

تقدير موقف

ممكنات التفاوض
بعد
"طوفان الأقصى"

سامر ضاحي- نبراس دلول

ممكنات التفاوض

بعد

"طوفان الأقصى"

تقدير موقف

سلسلة أبحاث حوار القوى السياسية والاجتماعية في سوريا

سامر ضاحي: مدير قسم الأبحاث في حركة البناء الوطني ، ماجستير في الدراسات السياسية من كلية العلوم السياسية في جامعة دمشق، تركز دراساته على البنى السياسية والاجتماعية والمحليات.

نبراس دلول: باحث في العلوم السياسية، يحمل ماجستيراً في الدراسات السياسية من جامعة دمشق.

"حركة البناء الوطني – سوريا"

دمشق– الجاحظ – جانب جامع بدر– بناء سليق– طابق أرضي

هاتف: 963113330665

Web Site: http://nbmsyria.org

e-mail: info@ nbmsyria.org

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة لحركة البناء الوطني – سوريا

فهرس المحتويات

ملخص تنفيذي..... 5
مقدمة: 6
في فهم الصراع: محدداته ومزاياه وخصوصيته: 7
محددات التفاوض الممكنة:..... 11
ممكنات التفاوض: 14
خاتمة 17

ملخص تنفيذي

تنطلق ورقة تقدير الموقف حول عملية "طوفان الأقصى" من أن الصراع في غزة من نمط "الصراعات الممتدة" بمحددات قائمة على الهوية والقومية والإيديولوجيات السياسية المتصارعة بين أطرافه، والتفاوت بينها في درجة السلطة، المظالم التاريخية، الادوار الإقليمية، والمخاوف الأمنية. مع التركيز على مزاياه الحالية لناحية التعبئة والهوية الجماعية وفرص إعادة توزيع الموارد وتأكيد الحقوق وتقرير المصير واستكشاف الأنظمة البديلة.

يركز التقدير على التمايز العسكري لـ"طوفان الأقصى" عما سبقها من مواجهات بين الفصائل الفلسطينية والكيان الصهيوني، سواء لناحية عنصر المفاجأة، احتلال الأرض، حجم خسائر الطرفين، وإمكانيات التحضير وقدرات التمويل لدى حماس، والفشل الاستخباراتي الصهيوني والأميركي.

ويبحث عن ممكنات للتفاوض بناء على ما يمكن توقعه من جهود الوساطة، مع الأخذ بالاعتبار فارق الإمكانيات العسكرية بين الطرفين، والحاجة إلى تضمين الاستجابة الإسكنية وحقوق سكان القطاع لمواجهة القيود المفروضة عليهم، بالإضافة إلى احتمالات المشاركة الدولية في عمليات التفاوض.

يرجح التقدير أهدافاً متعددة للعملية من بينها إنشاء معادلة ردع جديدة مع الاحتلال، والانتقام لمقتل الفلسطينيين والاستفزازات في القدس. ويرى أن هدف الانتقام قد تحقق، فيما يرى أن هدف معادلة الردع سيتضح مدى تحققه بعد المفاوضات والتوصل إلى وقف لإطلاق النار.

بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يكون الإفراج المحتمل عن السجناء الفلسطينيين الذين يحتجزهم الاحتلال قضية مهمة للتفاوض، كما كان الحال في الماضي. ويسلط التحليل الضوء أيضاً على المجالات الأخرى التي يمكن مناقشتها، مثل الأمن، والترتيبات الحدودية، والسفر والحركة، والأراضي والموارد، والاقتصاد والتجارة، والبنية التحتية والتنمية، والشؤون الإنسانية. ويعتمد نجاح هذه المفاوضات على ظروف ونوايا الطرفين، فضلاً عن العوامل الخارجية.

ويحذر التحليل من نوايا الجيش الإسرائيلي بتدمير القدرات والبنية التحتية الفلسطينية، حتى على حساب فقدان الأسرى.

مقدمة:

يعتبر الصراع الفلسطيني الصهيوني في قطاع غزة انعكاساً للصراع في عموم فلسطين بخلفيته التاريخية المعقدة، وهو من نوعية "الصراعات الممتدة"، التي تتداخل فيها المظالم التاريخية والمخاوف الأمنية والعوامل الهوياتية، مع نزاعات النفوذ والسلطة والأدوار الإقليمية وفرص إعادة التوزيع للموارد والمكاسب.

في عام 2005، سحب الكيان الصهيوني جيشه ومستوطناته من القطاع، مما ساعد حماس بتوسيع قاعدتها الشعبية وانفرادها بالسلطة في قطاع غزة في عام 2007، مدفوعة بنمو دور الإسلام السياسي في المنطقة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا وصعود الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية المصرية 2005. ومع ذلك، ساهم اختلاف الأيديولوجيات السياسية والخصومات بين الفصائل الفلسطينية، وخاصة فتح وحماس، في هيكل الحكم المنقسم، وعودة فتح إلى السلطة، مما زاد من تعقيدات وضع التنافس البيني الفلسطيني وانعكس على الصراع الفلسطيني عموماً في قطاع غزة.

يعتبر الصراع الفلسطيني الصهيوني في قطاع غزة انعكاساً للصراع في عموم فلسطين بخلفيته التاريخية المعقدة، وهو من نوعية "الصراعات الممتدة"، التي تتداخل فيها المظالم التاريخية والمخاوف الأمنية والعوامل الهوياتية، مع نزاعات النفوذ والسلطة والأدوار الإقليمية وفرص إعادة التوزيع للموارد والمكاسب.

ومنذ ذلك الحين، شهدت غزة العديد من الاعتداءات الصهيونية التي أثرت بشكل عميق على السكان المدنيين. وكان من أبرز هذه الاعتداءات عملية "الرصاص المصبوب" في الفترة 2008–2009، وعملية "عمود السحاب" في عام 2012، و"الجرف الصامد" في عام 2014، والتي أسفرت جميعها عن خسائر بشرية ومادية وأضرار كبيرة لحقت بالبنية التحتية للقطاع الفقير.

أضافت مشاركة الدول الإقليمية طبقة أخرى من التعقيد إلى الصراع. فقد فرضت مصر، على وجه الخصوص مثلاً، سيطرتها على الحدود بين غزة وسيناء، وفرضت في بعض الأحيان قيوداً على حركة البضائع والأشخاص

من وإلى القطاع. بينما قدمت جهات إقليمية أخرى، مثل سورية وإيران وقطر وحزب الله اللبناني، أشكالاً مختلفة من الدعم لحماس، مما أثر على الديناميكيات داخل غزة.

غلب الطابع المؤقت على التفاهمات التي تلت كل العمليات السابقة، مما كان يؤدي إلى تكرار العنف والتمادي الصهيوني من جهة، او يشجع الفصائل على أعمال انتقامية من جهة اخرى، لذات فإن تقدير الموقف لهذا الصراع وتجلياته يتطلب التركيز على فواعله الداخلية؛ حماس والكيان الصهيوني من جهة. وفواعله الخارجية أيضاً؛ الدول الإقليمية، وحزب الله والمناطق والأطراف الفلسطينية التي انخرطت أو لم تنخرط فيه.

مضت أيام قليلة على عملية "طوفان الأقصى" التي شنتها "كتائب القسام" (الجناح العسكري لحركة حماس) منذ الساعة السادسة والنصف صباح يوم 7-10-2023م. واتسمت العملية بالنوعية الشديدة، انضمت إليها فصائل اخرى على رأسها "سرايا القدس" التابعة لـ"حركة الجهاد الإسلامي"، وتمكنوا من تنفيذ اجتياح بري مفاجئ هو الأول من نوعه الذي يتعرض له الكيان الصهيوني منذ حرب 6 تشرين أول عام 1973.

إن محاولة لتحليل الصراع الحالي بناء على فواعله المباشرة فقط، بين "طوفان الأقصى" والرد الصهيوني بعملية "السيوف الحديدية" التي استهدفت البنية التحتية للقطاع ومنازل المدنيين، يمكن أن يساعد في تقديم نظرة للسيناريوهات المحتملة لما يمكن أن يليه من تفاوض، مع ترك الباب مفتوحاً لكل الإحتمالات باعتبار أن الفواعل الخارجية لم تنخرط بشكل جدي بعد.

يركز هذا التقدير على سيناريو عدم إمكانية اتساع المواجهة ودخول أطراف خارجية فيها، ويحاول البحث عن نقاط أساسية سيتركز عليها التفاوض اللاحق.

في فهم الصراع: محدداته ومزاياه وخصوصيته:

بالعموم يمكن تصنيف الصراع في فلسطين وفي غزة على وجه الخصوص بـ"الصراع الممتد" قائم على مجموعة محددات هي:

- الهوية والقومية: في ظل محاولات الكيان الصهيوني فرض هوية يهودية لـ"دولته" في مقابل محاول الفلسطينيين الحفاظ على هويتهم العربية وهوية دولتهم المنشودة فلسطين.

- الإيديولوجيات السياسية المتصارعة لناحية اختلاف الإيديولوجيا الصهيونية مع إيديلوجيا الفصائل الفلسطينية المتواجدة في القطاع.

- هياكل الحكم والتفاوتات في درجة السلطة التي يتمتع بها الطرفان أو الأطراف الفلسطينية في مقابل الطرف الصهيوني، والرغبة في السيطرة السياسية لكل منهم، بما في ذلك الصراع بين فتح وحماس على السلطة.

- المظالم التاريخية: بين مايدعيه الصهاينة من مظالم تاريخية يتم ربطها بمزاعم "أرض الميعاد" وما يدافع عنه الفلسطينيين من مظالم تعرضوا لها وتمتد بجذورها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر خلال فترة الاحتلال العثماني.

من أهم مزايا الصراع قدرته على حشد المؤيدين للقضية الفلسطينية، خاصة المؤيدين لمنهج حماس في المقاومة، مقابل قدرة الصهاينة على حشد مؤيدين لهم في العالم، مما يعزز الهوية الجماعية والوحدة لكل من أطرافه.

- الأدوار الإقليمية المتصورة: تعكسها خريطة التحالفات لأطراف الصراع مع دول المنطقة والتي غذت الصراع باستمرار وباتت متجذرة في تفسيراته المختلفة وخلقت نزاعات لم يتم حلها.

- المخاوف الأمنية: الناجمة عن تهديدات يوجهها كل طرف للآخر باستمرار، بما فيها التهديدات من مصادر خارجية والتي أدت بمجموعها إلى إطالة أمد الصراع، وبات لدى كل من الطرفين الفلسطيني والصهيوني الرغبة في الدفاع عن النفس أو الحماية.

أما أهم مزايا هذا الصراع من الناحية الاجتماعية للطرفين، فيمكن إجمالها بالآتي:

1. التعبئة والهوية الجماعية: مع قدرات هذا الصراع على حشد المجموعات والأفراد الفلسطينيين والعرب وبعض المؤيدين للقضية الفلسطينية، خاصة المؤيدين لمنهج حماس في المقاومة، مقابل قدرة الصهاينة على حشد مؤيدين لهم في العالم، مما يعزز الهوية الجماعية والوحدة لكل من أطراف الصراع.

2. فرص إعادة التوزيع: كان ولا يزال الصراع في غزة يوفر فرصاً لتحولات السلطة الفلسطينية وقد ساهم بوصول حماس للسلطة في 2006، أو التغييرات في توزيع الموارد بين القوى السياسية المختلفة لا سيما الدعم المقدم للفصائل في القطاع، أو معالجة المظالم التاريخية للفلسطينيين من خلال تطور تعاطي الكيان الصهيوني مع بعض مطالب الفلسطينيين في الضفة الغربية. في مقابل فرصة الحكومة الصهيونية في إعادة لم شمل البيت الداخلي بعد أشهر من الاضطرابات والاحتجاجات ضدها، منذ وصول التيار المتطرف للسلطة.
3. تأكيد الحقوق وتقرير المصير: تعتبر العمليات في غزة وغيرها من المناطق الفلسطينية وسيلة دائمة لإلقاء الضوء على وضع الفلسطينيين خاصة في القطاع كمهمشين يعيشون تحت احتلال كيان يدعي أنه بلد الديمقراطية الاوحد في الشرق الأوسط، فيجد الفلسطينيون فرصة لتأكيد حقوقهم والمطالبة بتقرير المصير، وتحدي الهياكل القمعية. بينما تجد حكومة الاحتلال فرصة لإنهاء أزمة القطاع التي تقض مضجعها على الدوام.

تعتبر "طوفان الأقصى" وسيلة لإلقاء الضوء على وضع الفلسطينيين في غزة كمهمشين يعيشون تحت احتلال كيان يدعي أنه بلد الديمقراطية الأوحد في الشرق الأوسط

4. استكشاف الأنظمة البديلة: في بعض الحالات، كان الصراع في غزة يتحدى النظام السياسي الفلسطيني وسيطرة منظمة التحرير أو بالأحرى حركة "فتح" على السلطة، واليوم قد يكون الحديث عن خلافة الرئيس الفلسطيني محمود عباس أحد مدخلات تغذية الصراع. فيما يكون مدخلاً لتشكيل حكومة جامعة للاطراف الصهيونية أو تثبيت شرعية مطالب الحكومة الحالية المتطرفة.

عسكرياً؛ تعتبر عملية "طوفان الأقصى" سادس مواجهة مباشرة بين فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وبين كيان الاحتلال منذ عام 2008، لكن هذه المواجهة تتميز عن سابقاتها في ما حققته الفصائل الفلسطينية بقيادة حماس من:

1- عنصر المفاجئة، إذ كانت العمليات السابقة مسبوقة بظروف موضوعية على الدوام تنبئ بها، بينما لم يتوقع الصهاينة حجم وكثافة العملية اولاً وقدرة حماس على الاستمرار فيها ثانياً.

2- احتلال الأرض: هي المرة الأولى التي تتمكن فيها المقاومة من تنفيذ اجتياح بري عميق نسبياً، وتنتقل فيها المواجهات إلى المستوطنات وتتمكن الفصائل من التمسك باحتلال مواقعها لأيام.

3- حجم الخسائر الصهيونية: قتل أكثر من 1200 وأصيب نحو 3800 آخرين بحسب ما ذكرت هيئة البث التابعة للكيان صباح الخميس 12 تشرين أول بينما تحدثت تقارير إعلامية عن أسر حوالي 100 آخرين، ووصل عدد القتلى حتى نهاية يوم الأثنين (رابع أيام المواجهة) إلى 900 ، وبلغ عدد الجرحى 2500 شخص وفقاً لوزارة الصحة في حكومة الاحتلال، إضافة إلى احتفاظ الفصائل بجثث إسرائيليين والتمكن من نقلهم إلى داخل قطاع غزة، - وهذه أيضا تحدث للمرة الأولى- وبين القتلى والأسرى ضباط من وحدات النخبة.

4- حجم الخسائر الفلسطينية: يقضي عشرات الشهداء يومياً في غزة تحت القصف الهمجي الصهيوني المتواصل على القطاع، ووصل عددهم حتى صباح الخميس 12 تشرين أول إلى 1200 شهيداً وأكثر من 5600 مصاباً بحسب ما نقلت قناة الحزيرة عن وزارة الصحة في غزة، بعدما نقلت عن المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة أن قصف الاحتلال تسبب بتدمير أكثر من 1000 وحدة سكنية ونزوح أكثر من 263 ألف شخص.

5- إمكانية أن يكون التحضير للعملية وتحديد موعدها ذاتياً مع غياب أي اعترافات أو تصريحات تشير بعلم الأطراف الخارجية من حلفاء حركة حماس في الإقليم (إيران وحزب الله وسوريا) بموعد العملية.

تعتبر "طوفان الأقصى" تأكيداً على تطور قدرات حماس الاستخبارية والعسكرية مقابل فشل استخباراتي أميركي صهيوني مشترك

6- قدرات التمويه لدى حماس: والحفاظ على السرية خلال التحضير والتدريب إذ ان أحد المقاومين الذين وقعوا تحت الأسر الصهيوني أقر بان الفصائل تدربت لأكثر من عام على العملية، كما استطاعت الفصائل استثمار اضطراب الصدمة الأولى لتوسيع الاختراق البري وتنفيذ عمليات أسر ونقل الأسرى إلى داخل غزة.

7- الفشل الاستخباراتي الإسرائيلي: أظهرت العملية عيوباً في الاستخبارات الإسرائيلية، حيث فشلت في توقع ومنع العملية. كما أظهرت قدرة الفصائل الفلسطينية على تخطيط العملية وتنفيذها وجود فجوة

في جمع المعلومات الاستخبارية الإسرائيلية وتقييم المخاطر. إذ أن الكيان يعتمد على أداتين لجمع المعلومات حول نشاط الفصائل الفلسطينية في غزة؛ الأولى هي القدرات التكنولوجية المتطورة، خصوصاً عبر القمر الصناعي الإسرائيلي أوفك وبرنامج بيغاسوس للتجسس على الهواتف المحمولة. والثانية هي الجواسيس والعملاء الأفراد. لكن رغم ذلك،تمكنت حماس- وهي صاحبة السلطة السياسية في غزة- من تحييد عدد كبير من شبكات التجسس، سبق ذلك إعلانها أكثر من مرة خلال العامين الماضيين عن قيامها بعمليات إعدام لمتعاونين مع إسرائيل وجواسيس لها.

8- الفشل الاستخباراتي الأميركي: فهي الحليف الأكبر والأكثر تعاوناً مع الكيان في المجال الاستخباراتي والأمني، وبينهما قناة بينية لتبادل المعلومات الاستخباراتية إضافة لقناة السينتكوم (القيادة الوسطى الأمريكية التي تغطي الشرق الأوسط) والتي انضمت إليها إسرائيل قبل عامين بعد موجة التطبيع العربي معها أو ما يعرف باتفاقية أبراهام.(ملاحظة: قبل ذلك، كانت إسرائيل تتبع القيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا).

بالمجمل لا بد من التأكيد أن كل مراحل الصراع يصاحبها خسائر كبيرة سواء في الأرواح، والنزوح، والتكاليف الاقتصادية، والانقسامات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المزايا والتمايزات التي يقدمها صراع غزة المذكورة أعلاه قد لا تفوق دائماً تكاليف وعواقب صراعات أخرى. لكل تبقى محاولات إدارة الصراعات وحلها سلميا هدفا للسلام والاستقرار الدوليين.

محددات التفاوض الممكنة:

بحكم نوعية الصراع في غزة التي تم تحليلها أعلاه، يمكن التكهن بمآل العملية العسكرية لحماس، بناء على مجموعة معطيات:

1- جهود الوساطة: التي باتت مكشوفة في الملف الفلسطيني وتقودها مصر وقطر كاطراف الوساطة المباشرة بين الكيان وحماس بينما تعمل الولايات المتحددة اليوم على قيادة جهود الوساطة مع أطراف الصراع الخارجية، مثل إيران وحزب الله على وجه الخصوص، وهو ما أكدته التصريحات الأميركية والتحذيرات من انخراط أي جهة لدعم الفلسطينيين.

2- فارق الإمكانيات العسكرية: الذي لا يمكن إخفاؤه، إذ يمتلك الكيان جيشاً متقدماً ومجهزاً تجهيزاً جيداً. ولديه قوة جوية تكنولوجية تضم طائرات مقاتلة حديثة ومروحيات وذخائر دقيقة التوجيه. ونظاماً دفاعياً صاروخياً متطوراً، بما في ذلك القبة الحديدية، المصممة لاعتراض وتدمير الصواريخ قصيرة المدى. كما أن لدى قوات الدفاع الصهيونية (IDF) جيش دائم مدرب جيداً ومحترف يدعمه جنود احتياطيون تم استدعاؤهم بسرعة. بالإضافة إلى وحدات قوات مدربة تدريباً عالياً، وقدرات استخباراتية، وأنظمة مراقبة واستطلاع متقدمة.

في المقابل تتمتع الفصائل الفلسطينية، مثل حماس و"الجهاد"، بقدرات عسكرية محدودة، رغم ما تم إدخاله من منظومات هجومية ودفاعية في العملية الأخيرة. فهم يعتمدون على الصواريخ البسيطة وقذائف الهاون والعبوات الناسفة. وتستخدم تكتيكات حرب العصابات، بما في ذلك الكمائن وحرب المدن. ورغم أن أسلحتهم قد تكون أقل تقدماً، إلا أن قدرتهم على إطلاق هجمات صاروخية تتطور باضطراد.

3- الاستجابات الإنسانية: وتقودها الأمم المتحدة من خلال بياناتها وبيانات وكالاتها ومنظماتها والمطالبات العاجلة بتامين استجابة طارئة لضحايا الصراع من أجل تلبية احتياجات السكان المتضررين لتوفير المساعدات والرعاية الصحية والغذاء والمأوى، خاصة مع القصف الصهيوني لمدارس "الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين- أونروا" التي لجأ إليها الفارين الفلسطينيين من القصف.

> من الضرورة أن ترتبط محددات التفاوض بالاستجابة الإنسانية، وحقوق سكان غزة

ويتصل بالاستجابة ما قد يفرضه نزوح المدنيين الذي تم على نطاق واسع، سواء من القطاع أو من المستوطنات التي حررتها حماسوما قد يتطلبه ذلك من بناء لمخيمات من اجل اللاجئين، وبذل الجهود لتوفير الحماية والمساعدة للأفراد النازحين، ومحاولات تسهيل عودتهم.

4- حقوق سكان القطاع: يواجه سكان غزة قيوداً مختلفة على حقوقهم مقارنة ببقية السكان الذين يتمتعون بجنسية الكيان. فبالإضافة لعدم تمتع الفلسطينيين في جميع الأراضي المحتلة بحق

تقرير المصير، يتعرض القطاع لحصار منذ عام 2007. بما في ذلك الحصار المصري، وتشمل القيود على الحقوق التي يواجهها سكان غزة:

- قيود على حرية الحركة: وتشمل الأشخاص والبضائع داخل وخارج غزة، بما في ذلك القيود الصارمة على السفر ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الاعتماد على المساعدات الخارجية.
- القيود الاقتصادية: تأثر الاقتصاد في غزة بشدة بسبب الحصار، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة ومحدودية الفرص الاقتصادية. وأعاقت القيود المفروضة على التجارة والسلع الأساسية التنمية الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية والصيد.
- الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم: يواجه نظام الرعاية الصحية والمؤسسات التعليمية في غزة تحديات بسبب محدودية الموارد وعدم كفاية البنية التحتية. وقد جعل ذلك من الصعب الحصول على العلاج الطبي المتخصص والفرص التعليمية خارج غزة.

5- المشاركة الدولية: والتي لم تظهر انخراطاً مباشراً من أطراف خارجية- حتى إعداد هذا التقرير- وما تسرب من تبادل لإطلاق النار والقذائف مع حزب الله أو على خط الفصل مع سوريا لا يرقى إلى اعتباره دخول مباشر في الصراع، ولا حتى وصول المدمرة الأميركية إلى سواحل المتوسط لدعم الكيان، لكن وقوف الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بكل ثقلهم وراء الكيان وحشد كل الإمكانيات العسكرية والاقتصادية والديبلوماسية لبقائه وتسيده يعتبر أمر دائم الحصول. ويرتبط بالمشاركة الدولية ما قد تحملة جلسات مجلس الأمن من بيانات او عقوبات بحق الفلسطينيين، وكذلك احتمال امتداد الصراع وزيادة الدعم العسكري لأطرافه.

ممكنات التفاوض:

إن التحليل الواقعي للعملية البطولية التي أطلقتها حماس يقود إلى التكهن بأن أبرز أهدافها تثبيت معادلة ردع جديدة مع الكيان تمتد أبعد من حماس لتشمل حلفائها في محور المقاومة، والانتقام بعد سلسلة واسعة من عمليات القتل الممنهج بحق سكان القطاع وكذلك في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وعمله المتواصل على تهويد القدس والمسجد الأقصى واستفزاز مشاعر الفلسطينيين، دون نسيان التضييق الكبير الذي بدأه وزير الأمن الداخلي، اليميني المتطرف، ايتمار بن غفير على أكثر من سبعة ألاف أسير فلسطيني موجودين في زنازين الاحتلال، وذلك ضمن خطته في تحويل السجون إلى ما يعتبره "جهنم تأديبي" للفلسطينيين في الخارج.

ورغم مضي أربع أيام فقط على المواجهة (أعد التقرير حتى يوم الأربعاء 11 تشرين أول)، يمكن القول بأن هدف الانتقام تحقق، أما معادلة الردع فهي ستختلف كلياً بعد هدوء نيران القتال وسيتضح إطارها وصورتها وتفاصيلها بناء على توقيت التفاوض ووقف إطلاق النار، ومصير المناطق المحررة والقطاع بالكامل، وأن الكيان بات مدركاً لحقيقة أن الفصائل الفلسطينية لديها من الإمكانيات والخبرات على صعيد التكتيك الحربي تحديداً ما لا يمكن تجاهله أو التقليل من شأنه على المدى الطويل.

مع تحقق هدف الانتقام، تبقى معادلة الردع الجديدة رهن تطورات العملية فيما تلوح بالأفق صفقة كبيرة للأسرى

وعلى صعيد الأسرى تلوح في الأفق صفقة كبيرة لتحرير أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين السبعة ألاف في سجون الاحتلال. ففي السابق، نجحت الفصائل الفلسطينية –عام 2011–في الإفراج عن 1027 أسيراً وأسيرةً فلسطينية من سجون الاحتلال الإسرائيلي مقابل إطلاق الفصائل سراح الجندي الإسرائيلي المعتقل لديها "جلعاد شاليط". فقبل "طوفان الأقصى"، كان لدى الفصائل الفلسطينية في غزة أربعة أسرى من جنود الاحتلال تحتجزهم منذ العام 2014، وهذا ما شكل أداة سياسية لدى الفصائل تمكنت من خلالها من المناورة مع الكيان ومع فاعلين إقليميين ودوليين في سبيل التوصل لصفقة للإفراج عنهم. وبات هذا الموضوع مادة دسمة في السجالات الداخلية الإسرائيلية التي كانت تفيد المقاومة الفلسطينية لناحية إحداث قلة ثقة بين سكان الاحتلال وحكومتهم. على ذلك كانت الصورة مع أربعة أسرى تتظاهر عائلاتهم بشكل دوري أمام دور السيادة المزعومة للكيان–

الحكومة والمحكمة العليا والكنيست– للإفراج عنهم، فكيف ستكون الصورة مستقبلاً داخل الكيان مع وجود عشرات الأسرى والجثث لدى الفصائل الفلسطينية؟

رغم ما سبق، سيكون من الخطأ حصر التفاوض بين الفصائل والكيان بمسألتي الردع والأسرى، بعد تحقق هدف الانتقام، إذ إن أمام الطرفين جملة من الأمور التي يمكنهم التفاوض من أجلها خصوصاً إذا تمكنت الفصائل من الاحتفاظ بهذا العدد الكبير من الأسرى والجثث، ومن بين ذلك:

الأمن: وهو مرتبط بتطور وترسخ معادلة الردع الجديدة، ويتعلق به التفاوض على التدابير الأمنية والتعاون لضمان سلامة وحماية المدنيين من الجانبين، وسيكون هذا من اعقد الملفات التي سيتم التفاوض عليها.

الحدود والأراضي: مناقشات حول الترتيبات الحدودية، بما في ذلك ترسيم الحدود والسيطرة عليها وتبادل الأراضي المحتمل إذا ماتمكنت حماس من الاحتفاظ بالأراضي التي حررتها، وخاصة في المناطق الحدودية مع القطاع .

السفر والحركة: مثل تسهيل سفر الفلسطينيين في الضفة الغربية إليها وعبرها إلى بقية دول العالم، وتخفيف القيود وتحسين حركة دخول وخروج الأشخاص من وإلى غزة عبر المعابر، بما في ذلك إمكانية فتح معابر إضافية، مقابل مكافحة التهريب وددخول الأسلحة الذي يعتبره الكيان غير شرعي.

الموارد: عبر فتح ملف الاستيطان في المنطقة (ج) بالضفة الغربية، إو بالمطالبة بإخلاء مستوطنات محددة أو بالمطالبة بترخيص البناء الفلسطيني في غزة، و فتح موضوع استخراج الغاز من الحقل البحري الواقع قبالة سواحل غزة من قبل السلطة الفلسطينية، إلى جانب توسيع حدود الصيد في مياه المتوسط قبالة غزة إلى عشرين ميلاً وفق القانون الدولي لأعالي البحار، ومنع اعتقال الصيادين الفلسطينيين. والتفاوض على التقاسم العادل للموارد المائية، بما في ذلك الحصول على المياه النظيفة ومعالجة قضايا ندرة المياه في القطاع

الاقتصاد والتجارة: فيما يتعلق بالوضع القانوني للأقصى بمشاركة أردنية وأوروبية في رعاية الاماكن المقدسة داخل الأراضي المحتلة، وزيادة نسبة الصادرات والواردات من وإلى قطاع غزة والاستثمارات الخليجية فيه، كذلك تمكين العمال الفلسطينيين من دخول الأراضي المحتلة التي يسيطر عليها الكيان، مما يزيد عدد العمال الحالي (15 ألف عامل في قطاع غزة).

البنية التحتية والتنمية: النظر في مشاريع البنية التحتية مثل الكهرباء والنقل لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز التنمية الاقتصادية في غزة، إلى جانب التفاوض حول وضع الكهرباء والمرافق لمعالجة النقص المزمن في الكهرباء في غزة من خلال التفاوض على اتفاقيات للكهرباء ومشاريع توليد الطاقة المحتملة وتحسين أداء المرافق مثل شبكات المياه والصرف الصحي، ويرتبط بهذا أيضاً التفاوض بشأن الترتيبات والتمويل لإعادة إعمار وتطوير البنية التحتية التي تم تدميرها في غزة، بمساعدة وإشراف دوليين.

إن نجاح إدخال الحقوق الفلسطينية إلى طاولة التفاوض رهن بسرعة وقف اطلاق النار وعدم اتساع الصراع، وعدم مضي الاحتلال بسياسة الأرض المحروقة

الشؤون الإنسانية: معالجة الاهتمامات الإنسانية التي باتت طارئة في غزة، وكذلك الاهتمامات الدائمة مثل الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والظروف المعيشية الملائمة للفلسطينيين في القطاع.

إن نجاح إدخال النقاط السابقة إلى طاولة التفاوض المقبلة مرهون بمتغيرين اثنين:

أولاً: الظروف الآنية: المتلعقة بوقف المواجهة العسكرية قبل انتقال الماكينة التدميرية للكيان إلى تحقق نصر مقابل، أي الانتقال بسرعة إلى طاولة التفاوض، في ظل ما تحتفظ به الفصائل من الأسرى والجثث من جنود الكيان ومواطنيه، وتثبيتها نقاط حدودية جديدة في غلاف غزة، وشعور الانتكاسة الذي تعرض له الكيان والضغط الشعبي والدولي لاستعادة الأسرى ووقف القتال قبل انخراط أطراف خارجية. لأنه مع كل تطور محتمل للظروف هناك قراءة مختلف لنقاط التفاوض وقدرات الأطراف.

ثانياً: اتساع نطاق المواجهة: عبر دخول الأطراف غير المباشرة في الصراع ، أي فتح جبهة ثانية مثلاً؛ وأكثر ما هو مرشح في هذا الإطار هي جبهة لبنان. ففي حال فتح هذه الجبهة فإن الأمور ستتطور نحو

مواجهة إقليمية– دولية خصوصاً مع إرسال الأمريكيين حاملة طائرات للمرابطة أمام السواحل الفلسطينية واستعدادات حزب الله عبر السنوات السابقة لفتح جبهة مع الكيان، ولا يمكن اعتبار تحركات الطرفين محاولة للدخول المباشر بقدر ما هي محاولة لضبط التدخلات، حتى اليوم الخامس للعملية. إذا حصل وجرت هذه المواجهة فإن احتمالان يلوحان بالأفق:

- تدمير ممنهج وفق سياسة الأرض المحروقة لكل من غزة ولبنان يكسر شوكة المقاومة كلها لعشرات السنوات القادمة، او التمكن من احتواء المواجهة في بدايتها.
- تقدم لفصائل المقاومة في لبنان وغزة، يدعم الطرف الفلسطيني على طاولة التفاوض بأريحية على كل ما سبق من نقاط، وتحقيق معظم تلك المطالب، يضاف إليها ترسيخ قدم حماس والفصائل سياسياً في فلسطين مع انتهاء ولاية الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وإمكانية اللجوء إلى انتخابات مما يعزز عودة الفصائل في المنطقة أيضاً ويزيد رصيدها الرمزي محلياً وإقليمياً.

في المقابل هناك عوامل تعيق تحقيق كل ما سبق، منها اتباع الكيان على الفور لسياسة الأرض المحروقة،بناء على قرار اتخذته على اعلى المستويات، فبحلول مساء اليوم الثالث من المواجهة، أعلنت حكومة الكيان، اولاً على لسان وزير حربها يوآف غالانت، تطبيق حصار خانق على قطاع غزة، لا يسمح معه حتى بإدخال الوقود والأغذية إليه. وثانياً عبر إذاعة جيش الاحتلال أن قصف قطاع غزة سيستمر حتى القضاء على قدرات حماس وبناها التحتية حتى لو كلفها ذلك خسارة أسراها.

خاتمة

ينطلق التحليل من أن عملية "طوفان الأقصى" التي أطلقتها حماس تؤكد النموذج الممتد للصراع في غزة، ويرجح أهداف متعددة لها، من بينها إنشاء معادلة ردع جديدة مع إسرائيل، والانتقام لمقتل الفلسطينيين والاستفزازات في القدس. ويرجح أن هدف الانتقام قد تحقق، فيما يرى أن هدف تغيير معادلة الردع سيتضح مدى تحققه بعد المفاوضات والتوصل إلى وقف لإطلاق النار.

وفي ظل عدم وجود مؤشرات على إمكانية إحداث اختراقات تفاوضية بشأن القضايا الهوياتية التي يزخر بها الصراع، من المتوقع أن يكون الإفراج المحتمل عن السجناء الفلسطينيين الذين يحتجزهم الكيان أبرز إنجازات

التفاوض، كما كان الحال في الماضي. إلى جانب إمكانية إثارة قضايا: الأمن، والترتيبات الحدودية، والسفر والحركة، والأراضي والموارد، والاقتصاد والتجارة، والبنية التحتية والتنمية، والشؤون الإنسانية. ومن أبرز المكاسب التي يمكن للفلسطينيين الحصول عليها في هذه القضايا:

على صعيد غزة:

1. تسهيل حركة دخول وخروج سكان القطاع عبر المعابر وإمكانية زيادة الأخيرة.
2. توسيع حدود الصيد البحري في مياه المتوسط قبالة غزة حتى عشرين ميلاً، ومنع اعتقال الصيادين الفلسطينيين، وإسقاط قانون الاحتلال القاضي بعرضهم على محكمة عسكرية تتبع له.
3. التفاوض لزيادة معدل التصدير والاستيراد من وإلى قطاع غزة، مع ضرورة الحديث مباشرة عن استثمارات خليجية –قطرية خاصة– داخل القطاع.

عل صعيد فلسطين:

1. تسهيل سفر الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى الأردن وعبره إلى بقية العالم.
2. فتح ملف استخراج الغاز من حقل مارين الواقع أمام سواحل غزة، الأمر الذي لو نجح يمكن له كذلك التقريب ما بين فصائل غزة وبين السلطة الفلسطينية في رام الله.
3. تمكين العمالة الفلسطينية من الدخول إلى الأراضي المحتلة التي تسيطر عليها إسرائيل، حيث يمكن التفاوض لرفع العدد الحالي (15 ألف على صعيد قطاع غزة).
4. فتح ملف الاستيطان في (المنطقة ج) من الضفة الغربية إما عبر المطالبة بإخلاء مستوطنات بعينها أو عبر المطالبة بالترخيص لبناء فلسطيني فيها.
5. التفاوض فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالوضع القانوني للمسجد الأقصى وذلك بمشاركة أردنية وأوروبية.
6. التفاوض لزيادة معدل الحركة التجارية مع الأراضي المحتلة في الضفة والقطاع مع ضرورة الحديث مباشرة عن الاستثمارات الأجنبية.

لكن يعتمد نجاح الفلسطينيين بتحقيق هذه المكاسب على ظروف ونوايا الطرفين، مع الحذر من تصميم الاحتلال على تدمير القدرات والبنية التحتية للفصائل وللقطاع، حتى على حساب فقدان الأسرى.

واستناداً للخبرات التاريخية للقضية الفلسطينية، وتأثير العوامل الخارجية فإن زيادة المكاسب السابقة، متوقفٌ على حجم الإسناد الخارجي للطرف الفلسطيني. عبر فتح جبهة ثانية لمواجهة الاحتلال، وفي حال لم يتحقق ذلك وتمكن الاحتلال من تنفيذ اجتياح بري للقطاع يقضي على مقدرات حماس والجهاد ويتجاهل قضية الأسرى الصهاينة، فإن النتائج السياسية للعملية لن تكون متناسبة مع مدخلاتها.

أخيراً؛ هناك تصور ما زال جنينياً وقد يتم التوسع فيه لاحقاً، مفاده أن مفاجئة أو مبادرة من نوع ما قد تفضي إلى تسوية سياسية غير متوقعة للصراع، ولو جزئياً. ليس هناك بوادر واضحة بعد في هذا الخصوص، لكن التصور ينطلق من اعتياد بعض الأطراف– العربية خصوصاً– على تقديم المبادرات السياسية في الملفات الإقليمية العالقة من وقت لآخر، ويتصدر ذلك كل من قطر والإمارات دون إغفال دور تركيا، وهو ما قد يتلاقى مع الرغبة السعودية في التطبيع مع الكيان بما يحقق شيئاً من المطالب الفلسطينية؛ بمعنى أن مكاسب التفاوض قد تتسع مستفيدةً من السعي السعودي للتطبيع وسعي بلدان أخرى كالإمارات لترسيخ تطبيعها مع الكيان.

حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz,Damascus,Syria
Tel: +963113330665
Mob: +963968555373
www.nbmsyria.org